

ملف: ندوة “مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني”

الدوحة - 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر

معنى حلّ الدولتين في ظلّ تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية

أسامة أبو ارشيد

ملف ندوة " ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني " (14 و15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)

معنى حلّ الدولتين في ظلّ تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية

أسامة أبو ارشيد

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

org.dohainstitute.www

ملخص تنفيذي

تناقش هذه الورقة الآليات التي وظفتها إسرائيل لإجهاض حل الدولتين، أي الحل الذي يعني أن يكون هناك دولة فلسطينية قائمة، مستقلة، ذات سيادة، متصلة جغرافياً، قابلة للحياة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في سلام وأمان إلى جانب إسرائيل. وعلى الرغم من أن حل الدولتين يقوم على أساس حدود حزيران/يونيو 1967، وهو ما لا يعطي الفلسطينيين أكثر من 22% فقط من مساحة فلسطين التاريخية الكلية، فإن إسرائيل ترفض حتى القبول بهذه القسمة الضيزى. وبناءً على ذلك؛ تخلص هذه الورقة إلى أن إسرائيل قوّضت أي إمكان لقيام دولة فلسطينية بعيداً من منطق "المعازل" و"الكانتونات" للسكان الفلسطينيين، على ما يقرب من 40% من مساحة الضفة الغربية، مع الإصرار، كذلك، على أن القدس الشرقية لن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية. وسلاحاً إسرائيل الأمضى، في إجهاض فكرة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة، هما: الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية. وقد تزايدت الدعوات، استناداً إلى اقتناع العديدين باستحالة قيام دولة فلسطينية اليوم، والفصل بين إسرائيل وفلسطين، من جراء الاستيطان في الضفة الغربية والقدس؛ إلى تركيز النضال الفلسطيني على قيام "دولة ديمقراطية" أو "ثنائية القومية" بين اليهود والفلسطينيين، غير أن هذه الدعوات نفسها تحمل مساومات على حقوق الفلسطينيين الثابتة والتاريخية.

تدعو الورقة إلى ضرورة البحث عن إجماع وطني فلسطيني على "مشروع وطني" ضمن حدودٍ دنيا، يأخذ في الاعتبار أن الصراع مع المشروع الصهيوني صراع طويل.

المحتويات

| | |
|----|--------------------------------------|
| 1 | مقدمة |
| 2 | مفهوم حل الدولتين وتشكُّله فلسطينياً |
| 4 | من "مدريد" إلى "أوسلو" |
| 5 | انسداد الأفق |
| 6 | إجهاض إمكان قيام دولة فلسطينية |
| 7 | 1. الاستيطان |
| 10 | 2. تهويد القدس الشرقية |
| 13 | خاتمة |
| 16 | المراجع |



معنى حلّ الدولتين في ظلّ تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية

أسامة أبو ارشيد

مقدمة

تمثّل صيغة حلّ الدولتين للصراع العربي - الإسرائيلي، الأساس الثابت لدى بعض الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية، فضلاً عن معظم الأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بملف هذا الصراع. وحلّ الدولتين هو خيار "الضرورة" بالنسبة إلى الطرفين؛ الفلسطيني الرسمي، وبعض المكونات الإسرائيلية. أما الطرف الفلسطيني الرسمي فإن حلّ الدولتين يحافظ على ما تبقى من فلسطين التاريخية التي احتلت على دفعتين، عام 1948، ثم عام 1967، وينقذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى من فلسطين المحتلة عام 1967. أما بعض المكونات الإسرائيلية فإن قيام "دولة" أو كيان فلسطيني منفصل عنها، يُعدّ الخيار الأفضل للحفاظ على يهودية الدولة العبرية في ظلّ هواجسها الديموغرافية. غير أن إسرائيل، وانطلاقاً من طبيعة المشروع الصهيوني الإحلالي في الأرض، والإلغائي للسكان الأصليين وتاريخهم، لم تتمكن بعدُ من موازنة هواجسها الديموغرافية و"تفائها" اليهودي بنهما الدائم إلى الأرض والموارد والثروات التي تحويها. وهو الأمر الذي لا يهدد بتقويض إمكان قيام دولة فلسطينية فحسب، من جراء التوسع الاستيطاني الرهيب في الضفة الغربية وشرقي القدس، بل إنه يهدد، مع ذلك، بتحول معادلة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، على الأرض والتاريخ، إلى صيغة "دولة ديمقراطية" لكل مواطنيها، ما بين البحر والنهر، في كل فلسطين التاريخية، أو إلى صيغة أشبه بـ "دولة ثنائية القومية"، عربية ويهودية، حتى لو قامت على أساس فصل عنصري شبيه بالأبارتهيد، وهو القائم عملياً اليوم.

أما من زاوية المقاربة الفلسطينية، فإن حل الدولة الواحدة مع اليهود، بغض النظر عن صيغته، لا يقل خطراً ومساومة عن حل الدولتين؛ ذلك أن كليهما تنتقصان من الرواية والحقوق التاريخية والدينية الفلسطينية، فضلاً عن إلغاء الذاكرة الفلسطينية، في ما يتعلق بالجرائم الإسرائيلية - الاستعمارية الغربية التي ارتكبت بحق فلسطين والشعب الفلسطيني، على مدى عقود طويلة.

مفهوم حل الدولتين وتشكّله فلسطينياً

يُقصد بحل الدولتين، تقنياً، قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل التي يفترض أن يقتصر نطاقها الجغرافي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. وبحسب هذه القسمة، نظرياً، ستحتفظ إسرائيل بما يقرب من 78% من أرض فلسطين التاريخية، في حين تقوم الدولة الفلسطينية على الـ 22% المتبقية. وقد جاء، بلا شك، تطور موقف القبول الرسمي الفلسطيني بفكرة حل الدولتين، بديلاً من "إستراتيجية التحرير الشامل"، تعبيراً جوهرياً، عن اختلال ميزان القوى على الأرض مع إسرائيل، وهو المعيار ذاته الذي ينسحب على تقويض إسرائيل صيغة حل الدولتين، كما سنبين لاحقاً.

تستند معادلة التقسيم هذه إلى القرار الأممي رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1967، والذي جاء في أعقاب العدوان الإسرائيلي في حزيران/يونيو 1967، واحتلال إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، وتحديدًا الضفة الغربية، بما في ذلك شرقيّ القدس، وقطاع غزة، فضلاً عن أراضٍ أخرى من الأردن ومصر وسورية. وعلى الرغم من أن القرار ينص على "انسحاب القوات الإسرائيلية من 'الأراضي' (بحسب النص الفرنسي) / 'أراضي' (بحسب النص الإنكليزي) التي احتلتها في النزاع الأخير"، فإنه لا يدعو صراحةً إلى قيام دولة فلسطينية، بقدر ما يجعل منها مسألة لاجئين "تحتاج إلى تسوية عاجلة". بل نصّ القرار، في ما هو أبعد من ذلك، على إنهاء حالة الحرب، والاعتراف ضمناً بإسرائيل، وأسس

صيغة "الأرض مقابل السلام"¹. وعملياً، عكسَ هذا القرار موازين القوى حينها، بين إسرائيل المنتصرة والدول العربية المهزومة في الحرب؛ ما دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى رفض القرار في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1968، على أساس "أنه يقضي على أي أمل في قيام سلام وأمن في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط"².

غير أن اصطدام الفصائل الفلسطينية المسلحة بالنظام الأردني عام 1970، وإخراجها لاحقاً من الأردن، ثم إخراجها من لبنان عام 1982، عقّد الأوضاع أمام منظمة التحرير، وحدّد من طموحاتها في التحرير الشامل لفلسطين. أضف إلى ذلك الضعف والانقسام العربيين، وخصوصاً بعد خروج مصر من دائرة الصراع، بتوقيع الرئيس الراحل أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1978. أمام هذه التحديات، وافترق العمق العربي، وجدت قيادة المنظمة نفسها تتقاد في طريق البحث عن "بدائل واقعية" من إستراتيجية التحرير الشامل. وقد بدأ المنحنى التنازلي في الخطاب الفلسطيني، انطلاقاً من برنامج النقاط العشر الذي تبنته المنظمة عام 1974 (البرنامج المرحلي)، ونص على "تحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"³، وصولاً إلى سعي المنظمة لاستثمار الانتفاضة الفلسطينية الأولى سياسياً، وقبلها بحل "الدولتين" رسمياً، في مقررات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر العاصمة خلال 11-15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أساس قرار الأمم المتحدة 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، وقرار 338 الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 1973⁴ الذي دعا إلى وقف إطلاق النار بين مصر وسورية وإسرائيل، وتنفيذ قرار 242. ومنذ ذلك الحين، أصبح حل الدولتين، أو صيغة "الأرض مقابل السلام"، هو الموقف الفلسطيني

¹ للاطلاع على القرار بصيغته الأصلية بنصّه الإنكليزي والفرنسي، انظر: موقع الأمم المتحدة، شوهد في 2016/8/10، في: <https://goo.gl/4q1LKQ>

² Mitchell G. Bard, *The Complete Idiot's Guide to Middle East Conflict* (Indianapolis, IN: Alpha Books, 1999), p. 234.

³ "البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشرة 1-8/6/1974"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، شوهد في 2016/8/10، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4897>

⁴ "وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني: المجلس الوطني الفلسطيني 'الدورة 19' - الجزائر 15 نوفمبر 1988م"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، شوهد في 2016/8/10، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4938>

الثابت، وعلى أساسه دخلت منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني الرسمي والوحيد، مفاوضات مدريد في تشرين الأول/أكتوبر 1991، برعاية أميركية - سوفياتية.

من "مدريد" إلى "أوسلو"

وكما كان القراران 242 و338 انعكاساً لموازن القوى على الأرض، فإن المشاركة العربية - الفلسطينية في مؤتمر مدريد جاءت، أيضاً، انعكاساً لموازن القوى على الأرض؛ ذلك أنها جاءت بعد نكسة عربية أخرى تمثلت بهزيمة العراق وتدميره عام 1991 بعد غزوه الكويت، مصاحبةً لانكفاء الاتحاد السوفياتي، وتفككه كلياً، في أواخر العام ذاته، فضلاً عن تضاعف الخلافات العربية البينية على الموقف من احتلال الكويت، والحرب العالمية على العراق بقيادة أميركية.

ضمن سياق استمرار الاختلال في ميزان القوى العربي - الفلسطيني مع إسرائيل، والانحياز الأميركي المطلق إليها، جاء اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر 1993.

يمثل اتفاق أوسلو علامة فارقة في تيه بوصلة "المشروع الوطني الفلسطيني"؛ ذلك أنه لا ينص صراحة، كما قراري 242 و338، على قيام الدولة الفلسطينية؛ ففي بنده الأول، وتحت عنوان "هدف المفاوضات"، جاء أن "هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338. ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338"⁵.

⁵ "نص اتفاق أوسلو"، مركز يافا للدراسات والأبحاث - القاهرة، 2010/2/3، شوهد في 2016/8/1، في:

أما البند الخامس والذي يعالج "الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي"، فينص على التالي:

- 1- ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
- 2- ستطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.
- 3- من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.
- 4- يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية⁶.

انسداد الأفق

لا حاجة هنا إلى التذكير بأن فترة السنين "الخمس الانتقالية" لم تنته البتة، فضلاً عن أن الدولة الفلسطينية لم تنزل، وإلى اليوم، غير قائمة على أرض الواقع، على الرغم من أنه اعترِف بها كـ "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. ذاك أن إسرائيل مازالت ترفض إلى اليوم قيام هذه الدولة، على الرغم من كل الضغط الأميركي، وخصوصاً ضغط إدارة الرئيس باراك أوباما عليها، وعلى الرغم من كل التنازلات الفلسطينية والعربية التي قُدِّمت لها.

فقد عرضت مبادرة السلام العربية لعام 2002، مثلاً، على إسرائيل سلاماً شاملاً مع الدول العربية، مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، ودعت إلى "حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194"⁷، ومع ذلك، رفضتها

⁶ المرجع نفسه.

⁷ للاطلاع على بنود المبادرة العربية للسلام عام 2002، انظر: "بنود مبادرة السلام العربية"، الجزيرة نت، 2004/10/3، شوهد في

https://goo.gl/itlGnh، في: 8 / 2016، في: https://goo.gl/itlGnh

إسرائيل، على الرغم من أنها تعفيها، عملياً، من عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين المحتلة عام 1948. ولا قيمة حقيقية هنا للزعم بأن اليمين الإسرائيلي هو الذي يرفض قيام الدولة الفلسطينية واقعاً؛ إذ إن حزب العمل بقيادة كل من شمعون بيريز وإيهود باراك لم يقبل بها، وكذلك فعل إيهود أولمرت وتسيبي ليفني من حزب كاديما "الوسطي"، وهو ما يفعله اليوم حزب الليكود "اليميني" برئاسة بنيامين نتانياهو.

إجهاض إمكان قيام دولة فلسطينية

على الرغم من أن حل الدولتين يُسَوَّق دائماً أنه الخيار العملي الوحيد والمقبول، على المستويات الرسمية، فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً، فإنه، عملياً، قد دخل مرحلة استحالة التحقق على الأسس التي يتحدث عنها الفلسطينيون.

لقد نسفت إسرائيل، على أرض الواقع، كل إمكان لتنفيذ حل الدولتين على الأرض، بما يقتضيه من قيام دولة فلسطينية مستقلة، متصلة جغرافياً، وذات سيادة، وقابلة للحياة على أساس حدود عام 1967، تكون عاصمتها شرقي القدس المحتلة. وهي - أي إسرائيل - مستمرة في مسعاها لفرض واقع "دولة كانتونات" فلسطينية أو "معازل" في الضفة الغربية، من دون القدس. كما ترفض السير باتجاه حل قضايا اللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والسيادة، والمصادر الطبيعية، وإصرارها على ضرورة إقرار الفلسطينيين بيهوديتها منذ عام 2002، وهو الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون، على أساس أنه يضر بحقوق العرب الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ويلغي الرواية الفلسطينية⁸. دفع كل ذلك أوباما إلى أن يُقر في شهر آذار/ مارس 2015 بأن "احتمالات نجاح حل الدولتين" ضئيلة جداً⁹، في حين كان وزير خارجيته، جون كيري، قد حذر في عام 2013 من أن الوقت ينفد أمام حل الدولتين بسبب السياسات الإسرائيلية. ونبه كيري إلى أن انهيار

⁸ "Jewish state' recognition adds new Israeli-Palestinian trip wire," *Reuters*, 5/3/2014, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/c4eWsp>

⁹ Karen DeYoung, "Obama: Remarks dim prospects for Palestinian state," *The Washington Post*, 24/3/2015, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/AzFNwn>

أفق حل الدولتين سيفتح الباب أمام مطالب فلسطينية بحل الدولة الواحدة، بحيث ستوضع إسرائيل أمام خيارين؛ إما أن تكون دولة ديمقراطية أو دولة يهودية، ولن يكون بمقدورها حينئذ أن تكون كليهما معاً¹⁰. ومع ذلك فإن إسرائيل ما زالت إلى الآن ترفض القبول بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة فعلاً على حدود عام 1967.

ولكن كيف قتلت إسرائيل، واقعيًا وعمليًا، فرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة على 22% فقط من أرض فلسطين التاريخية؟

لقد فعلت ذلك عبر آليتين رئيسيتين، تتمثلان بـ:

- تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية وفرض وقائع جديدة على الأرض.
- عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، وتقويض احتمالات تحولها إلى عاصمة مرتقبة للدولة الفلسطينية العتيدة.

واستفادت إسرائيل في ذلك من ضعف الراعي الأميركي، أو انحيازه إليها، وضعف الموقف الفلسطيني وتشتته، وتبدد عمقه العربي، ورأي عام إسرائيلي غير متحمس جدًا لفكرة الدولتين¹¹، وفي ما يأتي شرح هاتين الآليتين:

1. الاستيطان

تشكل المستوطنات الإسرائيلية وسكانها من المستوطنين اليهود السلاح الإسرائيلي الأمضى في إجهاض أي بارقة أمل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة، ذات سيادة، وقابلة للحياة. ففي الضفة الغربية ما لا يقل عن 149 مستوطنة معترفًا بها، وأكثر من 100 بؤرة استيطانية عشوائية أخرى غير معترف بها من طرف حكومة

¹⁰ HON. John Kerry, Secretary of State, "Special Address by Secretary of State John Kerry before AJC Global Forum 2013, June 3, 2013," AJC – Global Jewish Advocacy, 6/3/2013, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/rc43z5>

¹¹ Gil Hoffman, "Poll finds nearly half Israelis feel two-state solution is dead," *The Jerusalem Post*, 14/10/2015, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/IVC2bd>

الاحتلال الإسرائيلي. هذا إلى 15 مستوطنة أخرى في القدس الشرقية. ويبلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية اليوم، من دون حساب القاطنين في شرقي القدس، أكثر من 380 ألف مستوطن¹².

وتعدّ إسرائيل ما مساحته قرابة الـ 61% من أراضي الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرتها إلى اليوم (مناطق ج الخاضعة لسيطرة إسرائيل المطلقة أمنياً وإدارياً¹³) نطاقاً حيويّاً طبيعياً تابعاً للمستوطنات. وضمن هذه الـ 61% تقع منطقة غور الأردن الممتدة على قرابة 1.6 مليون دونم، وتشكل 28.8% من مساحة الضفة الغربية. وقد عُرِّفت قرابة 88% من الأراضي في منطقة غور الأردن ضمن الاتفاقية المرحلية بأنها منطقة (ج)، أي أن قرابة 42% من مجمل الأراضي الخاصّة بهذه المنطقة في الضفة¹⁴. وتصر إسرائيل على أن غور الأردن، الخصب، وخزان المياه الفلسطينية، سيكون خارج أي حل مستقبلي، لمزاعم أمنية وعسكرية.

وبحسب الرؤية الإسرائيلية المفروضة واقعاً، فإن 10% من مناطق (ج) مخصصة كـ "مناطق بلدية" تابعة للمستوطنات، في حين تضع 34% من مساحة الضفة الغربية تحت سلطة "مجالس الأقاليم". أضف إلى ذلك أن جدار الفصل العنصري الذي شرعت إسرائيل في بنائه عام 2002، قد صادر أكثر من 9.5% من الضفة الغربية وضمها إلى الدولة العبرية¹⁵. هذا من دون أن ننسى أن إسرائيل صادرت مئات الكيلومترات في الضفة الغربية؛ لبناء شوارع التفتافية، تربط المستوطنات بعضها ببعض، مع إقامة نقاط أمنية فيها. وتعدّ مناطق (ج) تحت السيادة الإسرائيلية هي الكتلة الوحيدة المتصلة جغرافياً في الضفة الغربية.

ولا يمكن تبرئة المفاوض الفلسطيني من استثناء الاستيطان في الضفة الغربية. فعلى رغم أن "اتفاقية طابا" الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل عام 1959 نصّت على أن لا "يقوم أي طرف بالبدء أو بأخذ أي خطوة

¹² "Israeli settler group boasts rapid growth in West Bank," *The Washington Post*, 16/9/2014, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/sDXDmy>

¹³ "مناطق ج" بفلسطين"، الجزيرة نت، 30/4/2014، شوهد في 2016/8/10، في <http://goo.gl/115zog>

¹⁴ "خلفية عن غور الأردن"، بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2013/9/9، شوهد في 2016 / 8 / 10، في: http://www.btselem.org/arabic/jordan_valley

¹⁵ Lara Friedman, "Settlements Not an Obstacle to Peace? Get Serious," *The Huffington Post*, 11/1/2012, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/b78QrO>

يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم¹⁶، غير أن الواقع غير ذلك؛ إذ استغلت إسرائيل المفاوضات كستار لبلع الضفة الغربية وتهويدها، وتهشيم أي إمكان لقيام الدولة الفلسطينية، يستوي في ذلك كل الأحزاب الإسرائيلية التي تناوبت على الحكم، يسارية أو يمينية أو وسطية. من الأمثلة على ذلك الاستغلال الإسرائيلي للمفاوضات، أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية كان قرابة 110 آلاف مستوطن بعد توقيع اتفاق أوسلو أواخر عام 1993¹⁷، غير أن هذا الرقم تضاعف أربع مرات تقريباً، وهذا، مرة أخرى، من دون حساب المستوطنين في القدس الشرقية.

الأدهى من ذلك؛ أن الولايات المتحدة، الراعي الرسمي لمبادرات السلام بين الطرفين، ترى أن الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية ستكون جزءاً من إسرائيل في أي تسوية نهائية، وذلك بناءً على التزام الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش الابن، لرئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل، أرئيل شارون، ما يعرف بـ "وعد بوش" عام 2004¹⁸. أما الثالثة، فهي قبول الطرف الفلسطيني بمبدأ تبادل محدود للأراضي مع إسرائيل؛ لتمكينها من ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إليها، وهو ما نفذته إسرائيل عملياً، من دون تعويض الفلسطينيين بأراضي مماثلة من حيث المساحة والقيمة.

وهكذا، وفي ظل وجود قرابة 600 ألف مستوطن إسرائيلي، في الضفة الغربية وشرقي القدس، وفي ضوء تقطيع المستوطنات الضفة الغربية أشلاء؛ لا يمكن تصور قيام دولة بعيداً من منطق "الكانتونات" و"المعازل" للسكان الفلسطينيين، في مساحة متقطعة تمثل أقل من 40% من المساحة الكلية للضفة الغربية. فالمستوطنات تحولت عملياً إلى مدن، والمستوطنون تحولوا إلى مقيمين دائمين يملكون الأرض ومصادرها، وخصوصاً من المياه،

¹⁶ "اتفاقية طابا"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، شوهد في 2016/8/10، في:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4891>

¹⁷ "The Two State Solution is Still Alive 20 Years After Oslo," Peace Now, 17/10/2013, accessed on 10/8/2016, at: <http://peacenow.org.il/eng/OsloSummary>

¹⁸ The White House, Office of the Press Secretary, "Letter From President Bush to Prime Minister Sharon," April 14, 2004, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/9ML8BA>

وهم أصحاب تأثير لا يُنكر في المعادلات الداخلية الإسرائيلية. يتمّ كل ذلك في ظل عجز أو تواطؤ أميركي، واستسلام فلسطيني رسمي.

2. تهويد القدس الشرقية

يمثل مستقبل شرقي القدس المحتلة، في مفاوضات الحل النهائي، أحد أعقد ملفات الصراع مع إسرائيل. فالفلسطينيون يرون المدينة المقدّسة عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة، في حين تصر إسرائيل على عدم الانسحاب منها، وعلى أنها ستبقى متحدة بشطرها الغربي الأكبر الذي تم احتلاله عام 1948.

تضم مدينة القدس الشرقية المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتحديدًا الحرم القدسي الشريف الذي يسميه اليهود "جبل الهيكل"، وكنيسة القيامة. ومنذ احتلال المدينة في حزيران/يونيو 1967، بدأت السلطات الإسرائيلية بالعمل على إحكام سيطرتها عليها؛ وصولاً إلى توحيدها مع الشطر الغربي بموجب "قانون القدس" الصادر عام 1980، والذي أعلن القدس "عاصمة إسرائيل"¹⁹. وليست القدس الشرقية اليوم، هي المدينة ذاتها حين اغتصبتها إسرائيل من يد الأردن عام 1967؛ فقد قامت إسرائيل منذ الاحتلال بتوسعة حدود المنطقة من 7 كلم مربعة فقط إلى 71 كلم مربعًا. وقد جاءت الـ 64 كلم مربعًا الإضافية على حساب 28 قرية فلسطينية في الضفة الغربية²⁰.

وفي عام 2010 قامت الدولة العبرية بإصدار قانون ينص على أن أي انسحاب من القدس الشرقية يتطلب استفتاءً شعبيًا أو موافقة ثلثي أعضاء الكنيست²¹. ومنذ احتلال القدس، لم تتوقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن تهويد المدينة بكل الوسائل الممكنة. فقامت بإسقاط إقامة الآلاف من أهلها الفلسطينيين بذرائع شتى، وهدمت

¹⁹ The Israeli Knesset, "Basic Law: Jerusalem, Capital of Israel," accessed on, at: https://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic10_eng.htm

²⁰ نادية سعد الدين، "التفكج: الاحتلال يستولي على 87% من مساحة القدس"، جريدة الغد الأردنية، 2015/4/23، شوهد في <http://goo.gl/hhj3Ec>، في: 8 / 2016،

²¹ Roni Sofer, "Referendum Bill Passes Knesset Vote," Y Netnews.com, 22/11/2010, accessed on 10/8/2016, at: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3988447,00.html>

الآلاف من منازل الفلسطينيين، وَعَقَّدَت إجراءات منح رخص بناء جديدة لهم، وأهملت شؤون الفلسطينيين الحياتية والتعليمية والصحية والاقتصادية فيها لحملهم على مغادرتها من تلقاء أنفسهم²²، فضلاً عن اعتداءاتها المدروسة على حرم القدس الشريف لتهويده، وهو السبب الرئيس في انطلاق "هبة القدس" الأخيرة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2015.

غير أن أخطر الأساليب التي اتبعتها السلطات العبرية لإحكام سيطرتها على شرقي القدس، ثم قتل أي إيمان لقيام عاصمة فلسطينية فيها، تمثلت بتكثيف الاستيطان اليهودي وتغيير المعادلة الديموغرافية فيها. فحالياً، يوجد في القدس الشرقية قريب من 15 مستوطنة يهودية²³، في حين يتراوح عدد المستوطنين اليهود فيها ما بين 200 ألف إلى 300 ألف²⁴. أما عدد الفلسطينيين في شرقي المدينة فيبلغ، حالياً، قريباً من 310 آلاف شخص²⁵، وهو ما يعني أن نسبة اليهود إلى الفلسطينيين في المدينة تكاد تكون متكافئة.

بل هناك ما هو أبعد من ذلك، فبحسب خليل التفكجي، مدير عام دائرة الخرائط والمساحة في بيت الشرق في القدس المحتلة؛ استولى لاحتلال الإسرائيلي على 87% من مساحة شرقي القدس، ولم يبق للفلسطينيين فيها سوى 13% من الـ 71 كلم مربعاً، المساحة الكلية الحالية للمدينة. ويوضح التفكجي كيف طردت إسرائيل 175 ألف مقدسي خارج المدينة عبر جدار الفصل العنصري²⁶.

وإذا ما أخذنا كل الحقائق المرّة السابقة في الاعتبار، فسيكون من الواضح لماذا يبدو أن ثمة استحالة في تحقيق طموح الفلسطينيين في أن تكون شرقي القدس، بكليتها، عاصمة دولة فلسطين المرجوة. ولا يبدو الراعي الأميركي

²² Amnon Ramon & Lior Lehrs, "Explosive Reality and Proposals for De-escalation," Jerusalem Institute for Israel Studies, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/7qYw3w>

²³ Agene France-Press, "The Palestinians of east Jerusalem," reliefweb, 17/5/2015, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/zLrbjr>

²⁴ Ibid.; Jodi Ruduren & Jeremy Ashkenas, "Netanyahu and the Settlements," *The New York Times*, 12/3/2015, accessed on 10/8/2016m at: <http://goo.gl/WYIBE6>

²⁵ "The Palestinians of east Jerusalem."

²⁶ "التفكجي: الاحتلال يستولي على 87% من مساحة القدس."

للسلام مهتمًا فعلاً بالهواجس الفلسطينية؛ إذ يخشى الفلسطينيون أن تكون إدارة أوباما غير جادة في موضوع كون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وأن تكون أطروحاتها في هذا السياق إنما تحمل تراجعًا عن ما كان الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، قد اقترحه عام 2000، في ما يعرف بـ "محددات كلينتون"، والتي تنص على وضع الأحياء العربية في القدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينية، في حين تبقى الأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية²⁷. وبالفعل، قد يعني الغموض الأميركي في هذه المسألة إلى هذه الساعة، الاعتراف بعاصمة فلسطينية على أطراف القدس الشرقية.

غير أن الكارثة الكبرى في هذا السياق هي ما كشفت عنه وثائق التفاوض السرية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والتي نشرتها قناة الجزيرة عام 2010؛ إذ تظهر أن السلطة تنازلت عن مطالبها بإزالة كل المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية، باستثناء مستوطنة جبل أبو غنيم أو "هارحوما" بحسب التسمية الإسرائيلية، وأبدت استعدادها لتقديم تنازلات غير مسبوقه في الحرم الشريف وحيي الأرمن والشيخ جراح. أما الأكثر كارثية، فإن الطرفين الإسرائيلي والأميركي، وبحسب الوثائق السرية لمحاضر الجلسات الفلسطينية - الإسرائيلية، والفلسطينية - الأميركية؛ قد أديا رفضًا لكل التنازلات الفلسطينية المقدمة²⁸. فلا عجب، إذًا، أن إسرائيل تتمسك بالسيطرة على شرقي القدس، فهي عمليًا قد فرضت حقائق على الأرض لا يمكن التغاضي عنها، كما أن المفاوضات الفلسطيني أثبتت انعدامًا للكفاءة، وميوعةً في المواقف التي هي، في الأصل، ثوابت لا يمكن التنازل عنها، كما يعلن صباح مساء.

²⁷ "Aides: 3 bad options for Abbas when he meets Obama," U.S News, 16/3/2014, accessed on 18/10/2016, at: <https://goo.gl/o66LN8>

²⁸ "وثائق تكشف تنازلات السلطة بالقدس"، الجزيرة نت، 2011/1/24، شوهد في 2016/8/10، في: <http://goo.gl/muXSRh>

خاتمة

بناءً على المعطيات السابقة؛ يبدو إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة، متصلة جغرافياً، ذات سيادة، وقابلة للحياة، على أساس حدود عام 1967، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، أمراً بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلاً. فقد قوضت السياسات الإسرائيلية المدروسة أي إمكان لقيام الدولة الفلسطينية ضمن تلك المواصفات، بل إن ثمة إقراراً أميركياً وإسرائيلياً وفلسطينياً بذلك؛ إذ أقرت "محددات كلينتون"²⁹ ومن بعدها "وعد بوش"، وأطروحات إدارة أوباما، بمبدأ الاعتراف بـ "الحقائق الجديدة على الأرض"، بما في ذلك المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلاً عن "يهودية" الدولة العبرية، ورفض مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة عام 1948، وذلك مراعاةً لهواجس إسرائيل الديموغرافية. بل إن الطرف الفلسطيني نفسه يقر بهذه "الحقائق الجديدة على الأرض"، وهو ما كشفته وثائق التفاوض الفلسطينية - الإسرائيلية التي نشرتها الجزيرة، فقد أماطت تلك الوثائق اللثام عن قبول فلسطيني ببقاء الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية وشرقي القدس، وعن استعداد فلسطيني لاقتسام السيطرة على الحرم القدس الشريف، وقبول مبدأ تبادلية الأرض، بل كشفت عن تلميح بالقبول بـ "يهودية" إسرائيل. كما تتضمن تلك الوثائق تنازلاً فلسطينياً صريحاً عن حق عودة اللاجئين، وهو أمر أكدته، من قبل، اتفاقات "أبو مازن - بيلين" عام 1995 (نسبة إلى الرئيس الفلسطيني الحالي، محمود عباس، والمفاوض الإسرائيلي حينئذ، يوسي بيلين)، ووثيقة "نسيبة - أyalون" عام 2002 (نسبة إلى مسؤول ملف القدس في حركة فتح سري نسيبة، وإلى الرئيس الأسبق لجهاز الشاباك الإسرائيلي، عامي أyalون)، ثم "مبادرة جنيف للسلام" عام 2003، والتي وقعها كل من عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عبد ربه، والمفاوض الإسرائيلي السابق، ومهندس اتفاق أوسلو، إسرائيلياً، يوسي بيلين. وتقدم "مبادرة السلام العربية" لعام 2002 التنازل ذاته، كما أشرنا سابقاً.

²⁹ "Clinton Proposal on Israeli-Palestinian Peace," United States Institute of Peace, December 23, 2000, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/Yv9XKa>

يؤكد كل ما سبق أن حل الدولتين ما هو إلا سراب؛ ذلك أن مواصفات الدولة الفلسطينية واشترطاتها، على أرض الواقع، غير قائمة أصلاً. وكل المحاولات الفلسطينية لتسويق حل الدولتين اليوم هو من باب تسويق الوهم وخداع الذات.

دفع المعطى السابق العديد من المراقبين وبعض المفكرين الفلسطينيين إلى طرح حل بديل يتمثل بحل "الدولة الديمقراطية العلمانية"، أي دولة لكل مواطنيها من اليهود والفلسطينيين في فلسطين التاريخية، أو "دولة ثنائية القومية" لليهود والفلسطينيين³⁰. بل إن من الإسرائيليين أنفسهم من يحذر اليوم من مخاطر تحول إسرائيل إلى "دولة ثنائية القومية" إن استمرت على رفضها قيام دولة فلسطينية مستقلة، لكن من دون القبول بحدود عام 1967³¹.

تطرح فكرة دولة فلسطينية مستقلة، حتى على حدود عام 1967، إشكالات كثيرة، من قبيل أنها تقصي أكثر من نصف الشعب الفلسطيني وتلغيهم، والحديث هنا تحديداً عن الفلسطينيين في أراضي عام 1948، والحاملين للجنسية الإسرائيلية، والذين يناهز عددهم المليون ونصف المليون، واللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين التاريخية والذين يناهز عددهم الستة ملايين³². معنى هذا أن أكثر من نصف الفلسطينيين في العالم والذين يناهز عددهم الاثني عشر مليوناً³³، سيكون مصيرهم مجهولاً. غير أن صيغة "الدولة الديمقراطية" أو "الدولة الثنائية القومية" لا تقل خطراً عن حل الدولتين، فهي تسبغ الشرعية على مشروع كولينيالي تخريبي تمزيقي في

³⁰ على سبيل المثال، انظر: سميح خلف، "فشل حل الدولتين وإلى الدولة الواحدة: رؤية تحليلية"، أمد للإعلام، 12 / 10 / 2015، شوهد في 10 / 8 / 2016، في: <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=93130>
انظر كذلك: مصطفى الحسيني، "غروب حل الدولتين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 76 (خريف 2008)، ص 31، شوهد في 10/8/2016، في: <https://goo.gl/gT6QAx>

Naima El Moussaoui, "Interview with Sari Nusseibeh: Plea for Radical Pragmatism," Qantara.de, 6/9/2012, accessed on 10/8/2016, at: <https://goo.gl/tKNA5n>

³¹ نضال محمد وتد، "إسرائيل تخشى التغيرات الديموغرافية لصالح الفلسطينيين"، العربي الجديد، 7/6/2015، شوهد في 10/8/2016، في: <http://goo.gl/E24Zl4>

³² لمزيد من المعلومات عن التعداد الفلسطيني في فلسطين المحتلة والعالم، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "السيدة عوض، تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2014"، 30/12/2014، شوهد في 10/8/2016، في: <http://goo.gl/DdDkIQ>

³³ المرجع نفسه.



الجسد العربي، وتتغاضى عن جرائمه التي ارتكبها في حق الشعب الفلسطيني في عقود طويلة، وتسبغ المشروعية على روايته الدينية والتاريخية المزيفتين، و"الحقائق" التي أوجدها على الأرض.

ضمن كل المعطيات السابقة، تغدو هناك ضرورة ملحة، وهي صوغ "مشروع وطني فلسطيني" يمثل الكل الفلسطيني، بكل تياراته، وفي كل أماكن تواجده، ويتوافق على حدود دنيا مرحلية عملية، في أفق تحقيق حلم التحرير والانعقاد الكلي من الاحتلال الإسرائيلي. فالقضية الفلسطينية قضية شديدة التعقيد بأبعاد محلية وإقليمية ودولية، كما أنها تتضمن أبعاداً إنسانية ودينية وتاريخية وسياسية وقانونية ... إلخ، وهو صراع ممتد، وسيمتد عقوداً أخرى قادمة. وبناء على هذا؛ يغدو من العبث أن يستند طرف واحد، غير مفوض، بمصير شعب وبحقوقه.

المراجع

العربية

الأمم المتحدة. قرار الأمم المتحدة رقم 242. في:

<https://goo.gl/4q1LKQ>

الحسيني، مصطفى. "غروب حلّ الدولتين". *مجلة الدراسات الفلسطينية*. المجلد 19، العدد 76 (خريف 2008).

الأجنبية

G. Bard, Mitchell. *The Complete Idiot's Guide to Middle East Conflict*. Indianapolis, IN: Alpha Books, 1999.